

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، ياسين العبدلات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين

المميز:

المميز ضده: الحق العام .

القرار المميز: قرار محكمة استئناف عمان رقم ٢٠١١/١٤٧١٩ القاضي بإدانة المميز
وعدم الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية في القضية رقم ٢٠٠٧/٥١٩
بداية جزاء الزرقاء .

أسباب الطعن :

١. أخطأت المحكمة بتطبيق القانون على الواقع .
٢. هناك قصور وغموض في آلية تناوله بعض الاظناء بالاستفادة من الطعن
وحرمان البعض الآخر من هذه الميزة .
٣. رد الاستئناف يشوبه النقص في التعليل .

الطلب : قبول الطعن لتقديمه على العلم .

وفي الموضوع نقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها رد الطعن شكلاً .

الق رار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة أسندت للاظناء :

١- المدعى عليه بالحق الشخصي

-٢

-٣

-٤

جرم :

١- السرقة خلافاً لأحكام المادة ٤٠٦/٣ ج من قانون العقوبات بالنسبة للظنين

٢- التدخل بالسرقة خلافاً لأحكام المادتين ٤٠٦/٣ ج و ٨٠/٢ أ من قانون العقوبات بالنسبة للظنين

بالتدقيق تجد المحكمة أن الوقائع الثابتة التي خلصت إليها واستقرت في وجدانها تتلخص في ((إن الاظناء يعملون لدى شركة

بيع المواد التموينية والكهربائية وغيرها في منطقة الرصيفة وإن الظنين محاسبين فيها وكل من الظنين مشرفين على الكاش الموجود في هذه الشركة وخلال فترة عمل الاظناء كان الظنين يقومون بالتلاعب بالفواتير الصادرة عن الكاش بعمليات إرجاع وهمية للمواد المباعة بأكثر من عددها المباع فعلاً مستخدمين في ذلك الأرقام السرية الخاصة بالظنين اللذين قاما بإرشادهما

على كيفية إجراء هذه العملية مما يؤدي إلى وجود فائض مالي في حسابات الكاش فكانوا يأخذونه بدون رضا المشتكي ويتقاسمونه فيما بينهم حيث بلغ مجموع ما قاموا بسرقة ما يقارب خمسة وأربعون ألف دينار كما قام الظنين بتحويل جميع النقاط المباعة التي تمنحها المشتكية للزبائن على مشترياتهم إلى صديقه الملازم ثاني / حيث بلغ

مجموع النقاط المحولة إليه والتي يمكن استبدالها بمشتريات بقيمة أربعة آلاف دينار ولدى اكتشاف المشتكي ذلك تقدم بهذه الشكوى وجرت الملاحقة وقد قدر الخبير الضرر الذي

لحق بالمشتكي من أفعال الظنين المادي والمعنوي ٢٢, ٣٥٤٤١ ديناراً)) .

وبتطبيق القانون على الوقائع تجد المحكمة بأن الأفعال التي أقدم على ارتكابها الظنينين المتمثلة بقيامهما بسرقة مبلغ خمسة وأربعون ألف دينار من المكان الذي يعملان به تشكل كافة أركان وعناصر جنحة السرقة خلافاً لأحكام المادة ٤٠٦/٣/ج من قانون العقوبات .

كما يشكل فعل الظنينين المتمثل بإرشاد الظنينين على آية إرجاع البضائع على جهاز الكاش لإنتاج فائض مالي مستخدمين بذلك أرقامهما السرية ويتقاسمون معهما سرقة هذا الناتج تشكل كافة أركان وعناصر جنحة التدخل بالسرقة خلافاً لأحكام المادتين ٤٠٦/٣/ج و ٨٠ من قانون العقوبات .

وعليه وتأسيساً على ما تقدم قررت المحكمة ما يلي :

- ١- عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة الظنينين بجنحة السرقة خلافاً لأحكام المادة ٤٠٦/٣/ج من قانون العقوبات والحكم على كل واحد منهما عملاً بأحكام المادة ذاتها بالحبس لمدة سنة واحدة والرسوم محسوبة لكل منهما مدة توقيفه .
- ٢- عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة الظنينين بجنحة التدخل بالسرقة خلافاً لأحكام المادتين ٤٠٦/٣/ج و ٨٠ من قانون العقوبات والحكم على كل واحد منهما عملاً بأحكام المادة ذاتها وبدلالة المادة ٢/٨١ من قانون العقوبات بالحبس لمدة ثمانية أشهر والرسوم محسوبة لكل منهما مدة توقيفه .

أما فيما يتعلق بالادعاء بالحق الشخصي المقام في مواجهة الظنينين وحيث ثبت لهذه المحكمة ارتكابه للجرم المسند إليه وإن هناك ضرراً لحق بالمدعي بالحق الشخصي جراء هذا الجرم فتقرر المحكمة وعملاً بأحكام المواد ٢٥٦ و ٢٦٥ و ٢٦٦ من القانون المدني إلزام المدعى عليه بأن يؤدي إلى المشتكي مبلغ ٣٥٤٤١,٠٢٢ ديناراً مع تضمينه الرسوم والمصاريف ومبلغ خمسمئة دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية وحتى السداد التام .

ودون الحاجة للرد على أسباب الطعن :

فإن المستفاد من نص المادة ٢٧٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ان الأحكام في القضايا الجنحوية الصادرة عن محكمة الاستئناف لا تقبل الطعن تمييزاً .

ولما كان الحكم المطعون فيه حكم جنحي صادر عن محكمة استئناف جزاء عمان فإن الطعن فيه تمييزاً مستوجب الرد شكلاً .

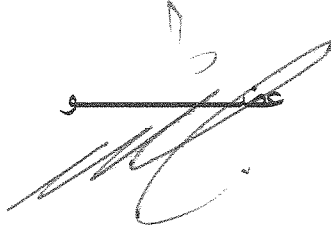
لذا نقرر رد الطعن شكلاً وإعادة الأوراق .

قراراً صدر بتاريخ ٦ ربيع الأول سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٨/١/٢٠١٤ م.

القاضي المترئس



عضو



عضو



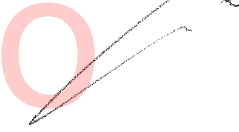
عضو



عضو



رئيس الديوان



دقيق / غ.د.



lawpedia.jo